أسئلة عن سياسة بيع الأراضي في مدينة برج الحمائم تثير غضب سكان الأحياء الجديدة

عبد الرحمن أبو الفتوح الدباغ

مدينة برج الحمائم – ١٣ مارس ٢٠٢١: أثارت قرارات جديدة أصدرها مجلس مدينة برج الحمائم بشأن بيع قطع أراضٍ في الأحياء الجديدة موجة واسعة من الاعتراض بين السكان، بعد أن تبين أن الأسعار المعلنة في بعض المناطق تجاوزت بكثير ما كان متوقعا. وقد بدأت المشكلة عندما نشرت الصحف المحلية في مطلع الشهر إعلانا عن طرح 240 قطعة سكنية ومتجارية في حي الزيتونة الشرقي، وهو حي لم تكتمل فيه شبكات المياه والصرف بعد. وحدد الإعلان سعر المتر الواحد بمبلغ 1.7 مليون دينار، أي ما يعادل تقريبا سعر الأراضي في أحياء وسط المدينة التي تتوفر فيها الخدمات كاملة منذ سنوات.

وقال عدد من المواطنين الذين حضروا جلسة المجلس البلدي المخصصة لمناقشة الموضوع إن الأسعار لا تراعي دخل الأسر الشابة التي تشكل الغالبية العظمى من طالبي السكن في المدينة. وأشار أحد الحاضرين إلى أن موظفا حكوميا يتقاضى راتبا شهريا لا يتجاوز 450 دينارا لن يستطيع، حتى مع التسهيلات المصرفية، تسديد ثمن قطعة أرض بهذه المساحة خلال أقل من عشرين سنة. وأضاف أن كثيرا من العائلات الشابة اضطرت في السنوات الأخيرة إلى الانتقال للسكن في بلدات مجاورة بعيدة بسبب ارتفاع الإيجارات، وأن هذا القرار قد يدفعها إلى البحث عن حلول أبعد وأكثر كلفة.

في المقابل، دافع رئيس المجلس البلدي السيد فراس العطيوي عن القرار، مؤكدا أن التسعير جاء بعد دراسة أعدتها لجنة فنية مختصة، وأن الأسعار تشمل تكاليف البنية التحتية التي أنفقت على الطرق والإنارة والصرف. وقال إن المجلس لا يهدف إلى الربح، وإن جزءا من العائدات سيخصص لبناء مدرسة ومركز صحي في الحي نفسه. وأوضح أن لجنة مستقلة ستراجع الأسعار خلال ثلاثة أشهر، وأن أي تعديل سيطبق على المشترين الجدد فقط، دون المساس بالعقود التي وقعت بالفعل.

غير أن هذه التطمينات لم تهدئ المخاوف، إذ طالب عدد من الحاضرين بتجميد البيع إلى حين إجراء دراسة مستقلة، وبتخصيص نسبة لا تقل عن 30 % من القطع لبرامج الإسكان الاجتماعي. وقد تقرر في ختام الجلسة تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تضم ممثلين عن المجلس والسكان، على أن ترفع تقريرها خلال شهر واحد. ويتابع الأهالي الجلسة المقبلة المقررة في ٢٠ من الشهر الجاري بترقب كبير، وسط توقعات بحضور جماهيري واسع.

استثمارات الصندوق في الأسهم المحلية وحدها، وهو ما يعرضه لتقلبات حادة في حال تراجع أداء البورصة. وأشار إلى أن الصندوق لا يملك حاليا أي سيولة كافية لتغطية طلبات الاسترداد الكبيرة، وأنه سيضطر إلى بيع جزء من محفظته خلال الأسابيع المقبلة لتوفير المبالغ المطلوبة.

وأكد المدير التنفيذي أن الإدارة تعمل على تأجيل عمليات البيع قدر الإمكان، وأنها تفضل بيع الأسهم التي تحقق أرباحا على تلك التي تسجل خسائر، في محاولة لتقليل الأثر على قيمة الوحدات المتبقية. وقال إن الصندوق سيعلن عن أي تطورات جديدة عبر موقعه الإلكتروني وعبر رسائل نصية للمستثمرين المسجلين، مشددا على أن الوضع لا يستدعي القلق في الوقت الحالي.

في المقابل، أبدى عدد من المستثمرين الذين تجمعوا أمام مقر الصندوق في شارع الميناء القديم استياءهم من طريقة التعامل مع الأزمة، وقال بعضهم إنهم لم يتلقوا أي إشعار مسبق بالتغييرات المرتقبة. وطالبوا بتوضيح أكثر تفصيلا حول الأسباب التي دفعت الإدارة إلى اتخاذ هذا القرار في هذا التوقيت بالذات، مؤكدين أنهم سيلجأون إلى الجهات الرقابية إذا لم يحصلوا على إجابات واضحة.

ويأتي هذا التطور في وقت تشهد فيه البورصة المحلية حالة من الترقب الحذر منذ بداية العام، وسط توقعات بأن تشهد الأسابيع المقبلة مزيدا من التقلبات مع صدور نتائج الشركات المدرجة عن الربع الأول. ويرى محللون أن قرار الصندوق قد يكون مؤشرا على مرحلة أوسع من إعادة التوازن في المحافظ الاستثمارية، خاصة مع ارتفاع مستويات المخاطر في عدد من القطاعات الرئيسية.

(يتبع في الصفحة الثالثة من المطبوعة)

أعلن المجلس البلدي لمدينة برج الحمائم عن بدء تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير شارع الميناء القديم، الذي يمتد على طول الواجهة البحرية للمدينة بطول يقارب 3.5 كيلومتر. وتشمل المرحلة الجديدة رصف الطريق بالحجر المحلي، وتركيب أعمدة إنارة تعمل بالطاقة الشمسية، وإنشاء ممر مخصص للمشاة وراكبي الدراجات الهوائية. وقد حضر حفل الإعلان عدد كبير من التجار وأصحاب المقاهي الذين يأملون أن يؤدي المشروع إلى انتعاش الحركة في المنطقة بعد سنوات من التراجع.

وقال رئيس المجلس البلدي السيد فراس العطيوي في كلمته إن المشروع لا يقتصر على الجانب الجمالي فقط، بل يهدف إلى إعادة الحياة إلى قلب المدينة الذي فقد الكثير من سكانه خلال العقدين الماضيين. وأضاف أن اللجنة الفنية راعت في تصميم الممر أن يكون واسعا بما يكفي لمرور الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، مشيرا إلى أن المقاولين ملزمون بتسليم العمل خلال 18 شهرا من تاريخ توقيع العقد، تحت طائلة غرامات مالية في حال التأخير.

من جهتها، عبرت رئيسة جمعية تجار الميناء القديم السيدة هالة الزيني عن تفاؤل الأعضاء بالمشروع، لكنها طالبت بأن تراعى مصالح أصحاب المحلات أثناء أعمال الحفر والتنفيذ، وأن يتم تعويض المتضررين عن أي خسائر مؤقتة. وقالت إن الجمعية تلقت وعودا شفهية بهذا الشأن، وتأمل أن تتحول إلى التزامات مكتوبة قبل بدء الأشغال الفعلية في الشهر المقبل.

وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية 4.2 مليون دينار، وقد تم تمويل جزء منها من ميزانية البلدية والباقي من صندوق التنمية الجهوية. ويأمل المسؤولون أن يساهم المشروع في خلق ما لا يقل عن 120 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال فترة الأشغال، وأن يعيد للمدينة جزءا من جاذبيتها السياحية التي كانت تشتهر بها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

وتعد هذه المرحلة الثانية من المشروع الذي انطلقت أشغاله الأولى في عام 2019، وشملت تهيئة الساحة المقابلة لمرفأ الصيد القديم. وقد أثارت المرحلة الأولى جدلا واسعا بسبب تأخر تسليمها وارتفاع كلفتها الأصلية بنحو 30 في المئة، قبل أن تستقر الأمور وتفتح أبوابها للجمهور في صيف 2021. ويأمل المجلس البلدي أن تتجنب المرحلة الثانية الأخطاء السابقة من خلال لجنة متابعة مشتركة تضم ممثلين عن السكان والتجار.

(يتبع في الصفحة الثالثة من المطبوعة)

أعلنت وزارة الأشغال العامة والنقل في مدينة برج الحمائم عن بدء تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير شارع الميناء القديم، الذي يمتد على طول الواجهة البحرية للمدينة بطول يقارب 3.5 كيلومتر. وتشمل المرحلة الجديدة رصف الطريق بالحجر المحلي، وتركيب أعمدة إنارة تعمل بالطاقة الشمسية، وإنشاء ممر مخصص للمشاة وراكبي الدراجات الهوائية. وقد حضر حفل الإعلان عدد كبير من التجار وأصحاب المقاهي الذين يأملون أن يؤدي المشروع إلى انتعاش الحركة في المنطقة بعد سنوات من التراجع.

وقال رئيس المجلس البلدي السيد فراس العطيوي في كلمته إن المشروع لا يقتصر على الجانب الجمالي فقط، بل يهدف إلى إعادة الحياة إلى قلب المدينة الذي فقد الكثير من سكانه خلال العقدين الماضيين. وأضاف أن اللجنة الفنية راعت في تصميم الممر أن يكون واسعا بما يكفي لمرور الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، مشيرا إلى أن المقاولين ملزمون بتسليم العمل خلال 18 شهرا من تاريخ توقيع العقد، تحت طائلة غرامات مالية في حال التأخير.

من جهتها، عبرت رئيسة جمعية تجار الميناء القديم السيدة هالة الزيني عن تفاؤل الأعضاء بالمشروع، لكنها طالبت بأن تراعى مصالح أصحاب المحلات أثناء أعمال الحفر والتنفيذ، وأن يتم تعويض المتضررين عن أي خسائر مؤقتة. وقالت إن الجمعية تلقت وعودا شفهية بهذا الشأن، وتأمل أن تتحول إلى التزامات مكتوبة قبل بدء الأشغال الفعلية في الشهر المقبل.

وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية 4.2 مليون دينار، وقد تم تمويل جزء منها من ميزانية البلدية والباقي من صندوق التنمية الجهوية. ويأمل المسؤولون أن يساهم المشروع في خلق ما لا يقل عن 120 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال فترة الأشغال، وأن يعيد للمدينة جزءا من جاذبيتها السياحية التي كانت تشتهر بها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

وتعد هذه المرحلة الثانية من المشروع الذي انطلقت أشغاله الأولى في عام 2019، وشملت تهيئة الساحة المقابلة لمرفأ الصيد القديم. وقد أثارت المرحلة الأولى جدلا واسعا بسبب تأخر تسليمها وارتفاع كلفتها الأصلية بنحو 30 في المئة، قبل أن تستقر الأمور وتفتح أبوابها للجمهور في صيف 2021. ويأمل المجلس البلدي أن تتجنب المرحلة الثانية الأخطاء السابقة من خلال لجنة متابعة مشتركة تضم ممثلين عن السكان والتجار.

(يتبع في الصفحة الثالثة من المطبوعة)

أعلنت وزارة الأشغال العامة والنقل في مدينة برج الحمائم عن بدء تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير شارع الميناء القديم، الذي يمتد على طول الواجهة البحرية للمدينة بطول يقارب 3.5 كيلومتر. وتشمل المرحلة الجديدة رصف الطريق بالحجر المحلي، وتركيب أعمدة إنارة تعمل بالطاقة الشمسية، وإنشاء ممر مخصص للمشاة وراكبي الدراجات الهوائية. وقد حضر حفل الإعلان عدد كبير من التجار وأصحاب المقاهي الذين يأملون أن يؤدي المشروع إلى انتعاش الحركة في المنطقة بعد سنوات من التراجع.

وقال رئيس المجلس البلدي السيد فراس العطيوي في كلمته إن المشروع لا يقتصر على الجانب الجمالي فقط، بل يهدف إلى إعادة الحياة إلى قلب المدينة الذي فقد الكثير من سكانه خلال العقدين الماضيين. وأضاف أن اللجنة الفنية راعت في تصميم الممر أن يكون واسعا بما يكفي لمرور الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، مشيرا إلى أن المقاولين ملزمون بتسليم العمل خلال 18 شهرا من تاريخ توقيع العقد، تحت طائلة غرامات مالية في حال التأخير.

من جهتها، عبرت رئيسة جمعية تجار الميناء القديم السيدة هالة الزيني عن تفاؤل الأعضاء بالمشروع، لكنها طالبت بأن تراعى مصالح أصحاب المحلات أثناء أعمال الحفر والتنفيذ، وأن يتم تعويض المتضررين عن أي خسائر مؤقتة. وقالت إن الجمعية تلقت وعودا شفهية بهذا الشأن، وتأمل أن تتحول إلى التزامات مكتوبة قبل بدء الأشغال الفعلية في الشهر المقبل.

وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية 4.2 مليون دينار، وقد تم تمويل جزء منها من ميزانية البلدية والباقي من صندوق التنمية الجهوية. ويأمل المسؤولون أن يساهم المشروع في خلق ما لا يقل عن 120 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال فترة الأشغال، وأن يعيد للمدينة جزءا من جاذبيتها السياحية التي كانت تشتهر بها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

وتعد هذه المرحلة الثانية من المشروع الذي انطلقت أشغاله الأولى في عام 2019، وشملت تهيئة الساحة المقابلة لمرفأ الصيد القديم. وقد أثارت المرحلة الأولى جدلا واسعا بسبب تأخر تسليمها وارتفاع كلفتها الأصلية بنحو 30 في المئة، قبل أن تستقر الأمور وتفتح أبوابها للجمهور في صيف 2021. ويأمل المجلس البلدي أن تتجنب المرحلة الثانية الأخطاء السابقة من خلال لجنة متابعة مشتركة تضم ممثلين عن السكان والتجار.

(يتبع في الصفحة الثالثة من المطبوعة)